أسئلة من وحي جريمة «أورلاندو»

■ حميدي العبدالله

المعلومات الرسمية التي ضخّها المسؤولون الأميركيون حول الهجوم الإجرامي الذي استهدف أحد المرافق السياحية في الولايات المتحدة، وهذا العدد الكبير من الضحايا، طرحت أسئلة أكثر من الإجابة على أسئلة طرحتها الجريمة.

المعلومات الرسمية تؤكد أنّ المجرم الإرهابي معروف لدى الأجهزة الأمنية الأميركية، وتدور حوله شبهة الإرهاب منذ حوالي 5 سنوات، أيّ منذ انطلاق ما بات يُعرف «بالربيع العربي». المعلومات الرسمية أكدت أيضاً أنّ هذا الشخص جرى التحقيق معه أكثر من مرة، والتحقيقات دارت حول ارتباطه وعلاقته مع الجماعات الإرهابية.

المعلومات الرسمية تؤكد أنّ القاتل كان موظفاً في شركات أمنية حساسة، وتحديداً شركات أمنية بريطانية، فهل يعقل أن يجري توظيف شخص في شركة أمنية من دون الاضطلاع على تاريخه وارتباطاته والتعرّف إلى مواقفه؟

المعلومات الرسمية أكثر من ذلك أكدت أنّ الإرهابي القاتل قد اتصل بالشرطة قبل الشروع بتنفيذ جريمته، وأعلن في هذا الاتصال أنه بايع تنظيم «داعش».

إذا كانت كلّ هذه المعلومات متوفرة لدى الأجهزة الأمنية الأميركية، فلماذا لم تكن هناك مراقبة لتحركات هذا الرجل؟ ولماذا لم يتمّ الكشف عن امتلاكه لسلاح مكّنه من قتل خمسين شخصاً وإصابة عدد مماثل، فهل يُعقل أن يكون شخص تدور حوله شبهات الارتباط بالإرهاب، ولا يخضع للرقابة ويتمكّن من الحصول على سلاح فتاك يمكنه من قتل وإصابة هذا العدد الكبير؟ أين كانت الأجهزة الأمنية؟ وأين الرقابة الصارمة على الاتصالات وعلى تحرك الأشخاص المشبوهين؟ هل هو ترهّل الأجهزة الأمنية الأميركية؟ هل من تواطؤ بين هذه الأجهزة وهذا الإرهابي؟ وإذا كان من تواطؤ فما هو الهدف من وراء ذلك؟ ومن يمنع تكرار تنفيذ مثل هذا الهجوم الإرهابي من قبل خلايا نائمة، أو من قبل ذئاب داشرة، إذا كان هذا هو مستوى أداء الأجهزة الأمنية، التي عجزت عن إحباط جريمة بهذا الحجم قام بها شخص معروف لديها ويفترض أنها تراقب وتحصي كلّ تحركاته واتصالاته، ولكنه ينجح في الحصول على السلاح، ويختار هدفه، وينفذ عمليته بنجاح كبير من وجهة نظره، ومن وجهة نظر الجهات التي خططت لهذه العملية؟

هذه الأسئلة تزيد ضبابية المشهد حول موقف الولايات المتحدة من الإرهاب وعلاقاتها المريبة معه، من أفغانستان مروراً بيوغسلافيا السابقة، وانتهاءً بسورية والعراق.

من يريد الحرب الكبرى؟

- يظنّ البعض من المشاركين بالتحريض على حزب الله في الحرب المالية الأميركية عليه والتفجيرات والأعمال الأمنية التخريبية التي بدأت تصير جزءاً منها لاتهام حزب الله بها أنهم ينالون منه في نقطة الوجع.

- يتصرف هؤلاء بقاعدة الانتقام، ومعادلتهم أن يقبل حزب الله الضغط القانوني المالي على بيئته واختراقها بقوة منح الإعفاء من الملاحقة وتكبير المكانة المالية لهؤلاء وملاحقة وإضعاف وإقصاء من لا يخضع ولا يرضى أن يصير عدواً للحزب ومقاومته، وتشكيل مرجعية لهذه البيئة من مجموعة عملاء يُمنحون حق التدخل لمنح الإعفاءات.

- إذا رفع حزب الله الصوت احتجاجاً ورفضاً لهذا التمييز العنصري المقيت والعدواني يصير متهماً بكلّ عمل أمني يستهدف المصارف وأصحابها يدبّره أصحاب المشروع نفسه.

- لا ينتبه المشتركون والمصفقون لهذا المشروع أنّ نهايته حرب «إسرائيلية» على حزب الله تستثمر التضييق والإضعاف والإنهاك.

- لا ينتبه هؤلاء أنّ إدراك حزب الله لحرب «إسرائيلية» مقبلة ولكون ما يتعرّض له هدفه أمن «إسرائيل» سيسرعان به نحو الحرب على «إسرائيل».

- إذا لم ينتبه المتورّطون لأفعالهم ستقع الحرب الكبرى قريباً.

التعليق السياسي

بالعروبة والمقاومة نجابه الأخطار التي تهدّد الأمة في الداخل والخارج

■ المحامي عمر زين*

تصلنا الأخبار والتحركات التي تدنّس أرضنا وشرفنا وكرامتنا وهي كثيرة، ومنها أخيراً أنّ «فرنسا تبني قاعدة عسكرية قرب عين العرب شمال سورية على هضبة مشتى نور المطلة عليها من الجهة الجنوبية الشرقية، وهي على غرار القاعدة الأميركية، ويرافق ذلك وجود خبراء فرنسيون وبريطانيون في ريف منبج الى جانب الخبراء الاميركيين»، وكما في سورية كذلك في العراق وليبيا والحبل على الجرار... دون ان يحرك هذا الخزي والعار فينا اية مشاعر مع الأسف تعبّر عن غضب او ثورة في نفوسنا وكأننا فقدنا الإحساس والشعور القومي، وأصبحنا تائهين فعلاً يحيط بنا أناس كالحيوانات المفترسة من كلّ جانب تأكل الأخضر واليابس، وضعت يدها على مقدراتنا ومفاصل حياتنا دون حسيب او رقيب، او مساءلة او محاسبة، وهي تسهّل بأقوالها وتصرفاتها وجود هذه القواعد العسكرية وإقامة سواها، ويعني ذلك بوضوح وعملياً عودة الاستعمار مجدّداً الى أرضنا العربية مستفيداً بما صنعه من تكوين منظمات إرهابية تحت مسمّيات مختلفة يدعمها بالمال والسلاح والعديد لتعبث بالأرض والبشر قتلاً وتهديماً وتشريداً وتهجيراً بعد ان طرد أجدادنا الاستعمار بتقديمهم الشهداء والدماء على كل ارضنا العربية من المحيط الى الخليج، وحرّروا الأرض من رجسه، دافعهم من ذلك تمسّكهم بكرامتهم، ومحافظة منهم على ثروة الأمة، والنضال من أجل وحدتها.

وما نحن عليه اليوم من فقدان للكرامة واستهتار بالثروة، وبوحدة الأرض، وغياب الرغبة في ان تكون الأمة العربية على خريطة العالم، وما يحصل من تنفيذ لمخططات التفتيت والتجزئة التي تهدف الى تقديم الطمأنينة والسكينة للكيان الصهيوني ودون ايّ تصدّ له وهو اليوم يبشرنا بأنه صنع سلاحاً يستهدفنا اسماه سلاح يوم القيامة (الصقر المدمر).

ونحن في سبات عميق وقد وصفتنا غولدا مائير منذ سبعين سنة بقولها: «عندما أحرقنا القدس لم أنم طيلة الليل وتوقعت انّ العرب سيأتون نازحين من كلّ حدب وصوب نحو اسرائيل، فعندما بزغ الصباح علمت وأيقنت أننا أمام أمة نائمة».

قالت غولدا مائير هذا القول وهي تعلم وتدرك بأنّ الصهيونية العالمية تعمل منذ أكثر من مائة سنة وفق قول مؤسّسها هرتزل «سنولي عليهم سفلة قومهم حتى يأتي اليوم الذي تستقبل فيه الشعوب العربية جيش الدفاع الاسرائيلي بالورود والرياحين».

نقول لهؤلاء الصهاينة ولأتباعهم في بلادنا من كلّ الأصناف، بمن فيهم المطبّعون، بأنّ جماهيرنا العربية المرتكزة بمفاهيم ثورة يوليو عبد الناصر، والحاملة لثقافة المقاومة، والمقدّسة لدماء الشهداء، والمستندة الى انتفاضات الأمة في فلسطين، والى انتصار المقاومة وهزيمة العدو الصهيوني في لبنان عامي 2000 و2006...

انّ هذه الجماهير آمنت بثقافة المقاومة، وبوحدة البندقية، وآمنت بأنّ المقاومة هي طريق خلاصنا في الداخل والخارج، وفي ذلك الانتصار الأكيد على الأعداء، مما يستدعي ان تتوجه كلّ الجهود الفكرية والتنظيمية والعملية في أمتنا العربية الى محاصرة أتباع الصهاينة الذين موقعهم مزبلة التاريخ، ولا بدّ ان نكون جميعنا مقاومين للأعداء وللتطرف والعنف والإرهاب والمذهبية والطائفية والتفتيت والتجزئة والقواعد الأجنبية والجهل والفقر والبطالة، وليس خدماً لصالحها، وهذا يتطلب تكوين جبهات وطنية في كلّ دولة عربية تحمل هذه الرسالة وتعمل لها لبناء أمة تنتصر على أعدائها وتصنع مستقبلها.

* الأمين العام لاتحاد المحامين العرب (سابقاً)

عملية تل أبيب: بين النزعات الإنسانوية والأخلاقية ومعادلات الواقع والصراع الصلبة!

■ نصار إبراهيم

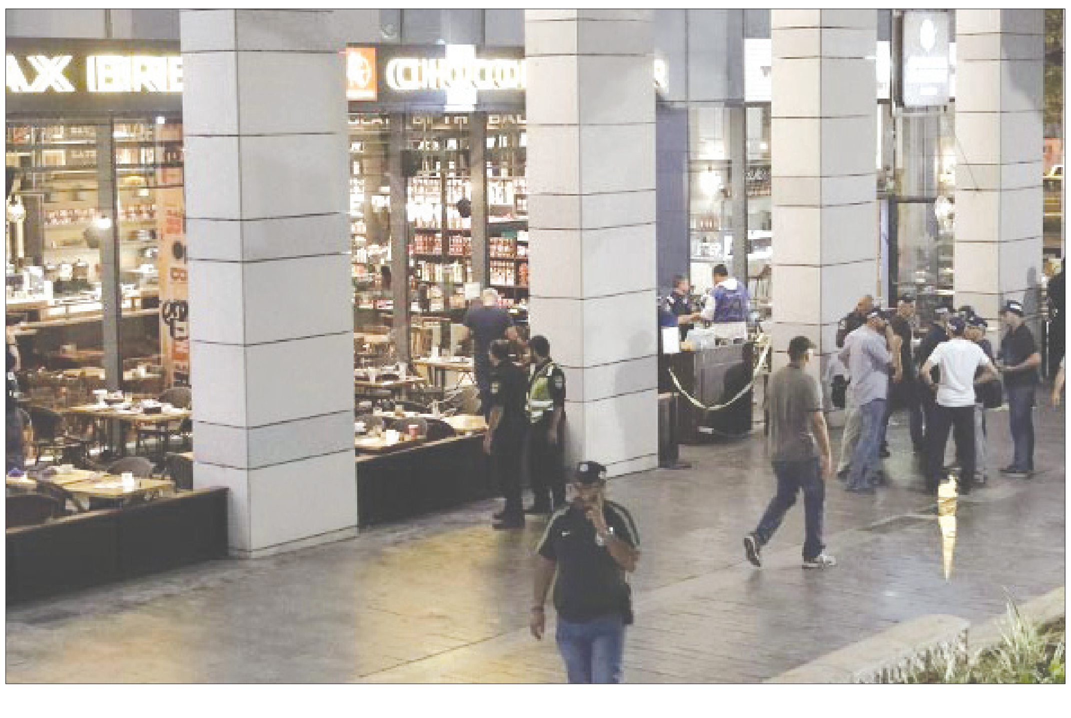

قيل إنّ السياسة جبر لا حساب، وقيل أيضاً إنّ السياسة منتوج علاقات وموازين وعوامل قوة شاملة ومتراكمة. بكلمات أخرى إنها ليست نزعات وتهويمات ومواعظ ومشاعر، لقد تابعت بعض ردود الفعل على عملية تل أبيب... وتوقفت أمام تلك «المقاربات والتحليلات» التي أخذت تعبّر عن نفسها بطريقة ولغة «إنسانوية» و«أخلاقية» عند بعض الكتاب والمثقفين والإعلاميين العرب والفلسطينيين، حيث «حاولت تلك الأصوات والأقلام جاهدة أن تتسم بـ«العقلانية والواقعية» بل وذهب بعضها إلى حدّ إدانة ما جرى، باعتباره عملاً «لا أخلاقياً... ووحشياً»، بل وأكثر من ذلك اتهام «إسرائيل» بأنها هي التي خططت له لكي تتكئ عليه وتطلق عنفها ضدّ الفلسطينيين، خلاصة القول إنّ البعض برّر منطقه هذا بحرصه على «طهارة وأخلاقية» مقاومة الشعب الفلسطيني، والبعض الآخر برّر منطقه بخوفه وحرصه على الشعب الفلسطيني من ردّ فعل نتنياهو وليبرمان.

في كل الأحوال، هذا المنطق بجانبيه لا يغني ولا يسمن من جوع، ذلك لأنّ منطق معادلات التاريخ والواقع وعوامله الفاعلة سواء عند الشعب الفلسطيني أو عند منظومة الاحتلال تختلف كثيراً مع مثل هذه المقاربات والتحليلات الإنسانوية والأخلاقية (على نبلها)، ذلك لأنّ منطق الصراع محكوم بمعادلات لها سياقاتها التاريخية التي لا تتقيّد بتنهّدات كتابنا ومثقفينا، هو صراع طاحن يمتدّ على مدار قرن من الزمان، فالشعب الفلسطيني يخضع للاحتلال الاستيطاني الاستعماري الصهيوني منذ70 عاماً، وهذا الاحتلال له استراتيجياته التي لا تتقيّد بردود الأفعال اللحظية، ولا يهمّها كثيراً التأوّهات الإنسانية، فمنذ سبعين عاماً وهو يقتل ويذبح ويقتلع ويدمّر ويسرق ويعتقل ويحاصر ويحرق، ولا ينتظر تبريراً أو تسويغاً.

هنا جذر المشكلة، هنا السبب والنتيجة، وليس ردّ فعل الشباب الفلسطيني الغاضب، أو ردّ فعل الشعب الفلسطيني الذي يخضع لأقسى أنواع الاحتلالات في التاريخ، أقصد الاحتلال الإحلالي الاستعماري الإسرائيلي الذي ينفي حق الشعب الفلسطيني في الوجود كما ينفي حقه في الأرض، سواء كان الشعب الفلسطيني أخلاقياً أو إنسانياً أم لا، وسواء مارس المقاومة أم انصاع، فحسابات «إسرائيل» لا تخضع لمعادلات كتابنا الإنسانية والأخلاقية، أبداً، فهوّنوا عليكم...

سبعون عاماً وهم يدفعون الفلسطيني ليكون خارج الواقع والعقل والتاريخ والجغرافيا، ويجرّدونه من كل أسباب القوة، وفي النهاية يأتي مثقفون وإعلاميون وساسة عرب ليطالبوا الفلسطيني بأن يكون عقلانياً!

هذه المقاربة - ومهما كانت الدوافع نبيلة وإنسانية - تخطئ في المبدأ والخبر، تخطئ في المبدأ لأن أصحابها ينسون أو يتناسون السبب الأساسي والرئيس في كل ما يجري . ألا وهو الاحتلال. ينسون أنّ الاحتلال بممارساته ومشاريعه هو فقاسة كل العنف وردود الأفعال، بما في ذلك العنف الذي يطال «الإسرائيليين».

يخشى البعض أنّ مثل هذه العملية ستزيد من القمع الإسرائيلي (يا سلام!!!!!!!!!!) وكأنّ الاحتلال ينتظر ويبحث عن مبرّرات، قال شو: سيستغلّ نتنياهو العملية ليحاصر ويمنع التصاريح ويشنّ حملات قهر وعنف، (يا سلاااااااام) ع أساس أنّ الفلسطينيين ليسوا محاصرين في الضفة بـ 650 حاجزاً عسكرياً، وغزة ليست مثلاً تحت الحصار الشامل منذ 2007، وقد تمّ خلاله تدميرها ثلاث مرات.

والأجمل هو حكاية التصاريح، من ذلك الذي وضع في عقولكم أنّ الفلسطينيين مبسوطين كتيييير على التصاريح؟ ألا يسأل الكتاب والمثقفون الإعلاميون العرب الإنسانيون جداً جداً أنفسهم... لماذا على الفلسطيني من حيث الأصل أنّ ينتظر تصريحاً من «إسرائيل» حتى يزور القدس أو لكي يصلي في الأقصى أو في القيامة! هذا بالإضافة إلى 7000 أسير فلسطين كمعدل دائم في السجون الإسرائيلية، يعني ما يقارب مليون فلسطيني على الأقلّ قد دخلوا المعتقلات الإسرائيلي..

خطورة هذا التفكير أنه باسم الواقعية والإنسانوية يحيل المعضلة إلى الفلسطيني... فيصبح غير عقلاني! ولا إنساني! طيب ماشي، ومع ذلك لا أستطيع أن أفهم كيف ينسى الكتاب والمثقفون سياقات صراع ممتدّ على مساحة قرن ثم يبنون نظريات ومقاربات على حدث منفرد، أقصد هل احتلال فلسطين عام 1948 وما ارتكبته عصابات شتيرن والهاغانا والبلماخ كان بسبب عنف الفلسطينيين؟ وبعدها... هل ضمّ القدس وبناء المستوطنات والاستيلاء على المياه هو بسبب وحشية الفلسطينيين؟

سبعون سنة والفلسطيني مقتلع ومهان ويقتل كلّ يوم 100 مرة، تفضلوا اقنعوا نتنياهو وليبرمان بـ(الطريقة الإنسانوية) لكي يعترفا ببعض بعض بعض حقوق الفلسطيني ولا أريد أن أقول كلها!

منذ ستة وعشرين عاماً والقيادة الفلسطينية تفاوض، وتعلن ليلاً نهاراً أنها تعترف بـ«إسرائيل» على 78% من فلسطين التاريخية، ومستعدّة حتى لمبادلة أراض من الضفة المحتلة، وقبول «حلّ عادل» لقضية اللاجئين، ومستعدّة أيضاً للتعاون والتنسيق، و.. و.. و.. و.. و، فماذا كانت النتيجة؟

ولكن هذا ما سنصل إليه مع «إنسانية العرب المفرطة» يصبح نتنياهو أخلاقياً في ردود فعله على لا أخلاقية الفعل الفسطيني، يعني علينا إذن أن نثبت لـ«إسرائيل» وللدول الغربية التي احتضنت ولا تزال تغطي على الاحتلال الإسرائيلي وحروبه العدوانية أننا إنسانيون وأخلاقيون كي يعترفوا بنا، وإلا فـ«إسرائيل» ستجد مبرّرا لكي تفعل بالفلسطينيين ما تشاء، أيّ تأديب هذا الفلسطيني «المتوحش»،

بالمناسبة لست مع قتل أيّ إنسان بشكل عام، كما لست مع قتل أيّ إنسان في فلسطين من حيث المبدأ، مهما كان دينه أو لونه، ولكن حتى يحصل ذلك وحتى تصبح هذه الرغبة والنزعة الأخلاقية والإنسانية ذات جدوى وحقيقية ومقنعة ولها معنى، إذن يجب إنهاء سبب القتل في فلسطين، الذي هو في المقام الأول والعاشر يتمثل بالاحتلال، وعدا ذلك هي تبريرات أو هروب لا أكثر ولا أقل وتحميل الضحية بصورة مباشرة أو غير مباشرة السبب في ما يجري.

خلاصة القول لا يغضب مثقفونا الإنسانيون كما يشاؤون، وليكونوا كما يريدون، فهذا لا يغير من معادلات الواقع شيئاً، فقط أريد أن أذكر هؤلاء بالحادثة التالية ليتعلّموا ويفهموا ما أقصد:

في أيلول/ سبتمبر عام 1997 قتلت ابنة اخت مايكو بيليد، Miko Peled اليهودية – حفيدة الجنرال بيليد – وهي في سنّ الثالثة عشرة من قبل شاب فلسطيني – وقامت وسائل الإعلام الصهيونية بتضخيم الحدث وطالبت بالانتقام، ولما سئلت أمها عن الثأر لمقتل الطفلة أجابت بأنه ليس هناك أمّ في العالم ترضى ان تقتل ابنتها او ابنة اية أمّ أخرى، لذلك فإنّ الانتقام مرفوض تماماً. ولما سئلت عن المسؤول عن مقتل الطفلة أجابت بأنّ الحكومة الصهيونية المتطرفة هي المسؤولة عن مقتلها لأنها أدخلت اليأس الى نفوس الشباب الفلسطيني وحرمتهم من أرضهم ومياههم وكل حقوقهم الانسانية (وقد كان نتنياهو رئيساً للوزراء آنذاك وكان صديقاً لهذه المرأة (نوريت بيليد الحنان) لأنهما درسا في مدرسة واحدة.

بالمناسبة أصبحت نوريت من أكثر النساء معاداة للصهيونية ولها كتاب ممتاز تكشف فيه بنية النظام التعليمي الصهيوني العنصري ضدّ الفلسطينيين.

وقبل وبعد يبقى السؤال: لمَ «جُنَّ» هذا الفلسطيني؟ أقصد لا تلوموا الفلسطيني على «جنونه» بل ابحثوا في من وما يدفعه إلى «الجنون»، ذاك هو السبب، فألقوا القبض عليه إن استطعتم...!

قانون الستين باق والتغيير مؤجل...

■ علي بدر الدين

النتيجة التي خلصت إليها اجتماعات اللجان النيابية حول قانون الانتخاب الذي سيعتمد في الانتخابات النيابية الموعودة العام المقبل لم تكن مفاجئة ولم تشكل صدمة للبنانيين، لأنّ فشلها كان متوقعاً ومحسوباً، لأنه ربما في لبنان من دون غيره من دول العالم تكون فيه اللجان مقبرة القرارات، وقد يتشارك لبنان مع محيطه العربي بحسم النتائج قبل حصول الانتخابات، فكيف إذا كان أعضاء هذه اللجان هم أصحاب المصلحة الحقيقية والحالمون بالتمديد أو التجديد لولاية ثالثة ورابعة حتى ينقطع النفس لهم ولغيرهم من «نواب الأمة» الممدّد لهم غصباً عن إرادة اللبنانيين وقرارهم بالاختيار، ولأنهم كما أسيادهم في قمة هرم الطبقة السياسية الحاكمة والمتحكّمة لا يريدون إمرار أيّ قانون انتخابي آخر غير «الستين» المعتمد منذ عقود والمعدّ بخبث من قبل الرعيل الأول من نواة النظام السياسي الطائفي ليؤمّن لهم ولورثتهم من الأولاد والأحفاد والسياسيين الفوز المؤزّر والمزوّر والتحصّن في جنة المجلس النيابي.

وعلى خطى أسلافها تمارس المكوّنات السياسية والحزبية والطائفية والمذهبية سياسة المصالح والمنفعة، ولا همّ لها سوى حمل ألقاب فضفاضة لا تليق بالبعض ممّن تسلق خلسة سلم «المجد» النيابي. نواب كما غيرهم من الذين عبروا إلى النهاية الثابتة والحتمية أو الذين همّشوا بعد أن أرداهم سيف الطوفان السلطوي والمالي، اقتصر دورهم على الولاء لوليّ نعمتهم وعلى رفع الأيدي وطأطأة الرؤوس قبولاً ورضى لأن لا دور تشريعياً أو رقابياً أو خدماتياً لهم، وقد تحوّلوا إلى سعاة بريد أو مجرّد أبواق إعلامية عند الحشرة والضرورة وبطلب من السلطان، وكما يقول المثل مَن يأكل من خبز السلطان يضرب بسيفه، والمصلحة تقتضي المحافظة على المقعد النيابي مهما كلف الأمر، لأنّ التخلي عنه يعني الانزواء والانكفاء إلى هامش الحياة السياسية والاجتماعية، وإلى فقدان الهيبة ولو كانت مصطنعة والخروج خالي الوفاض إلا من تقاعده براتب مرتفع لا يستحقه.

والغرابة في أنّ اللجان النيابية رمت كرة فشلها المتعمّد أو عن عجز وقصور سياسي ووطني في مرمى هيئة الحوار التي ستعقد جلستها في 21 حزيران الحالي علّها تكون المنقذ وتنجح في ما عجزت عنه اللجان، غير أنّ المؤشرات والمعطيات تنبئ بأنّ الجلسة المنتظرة ستكون نسخة طبق الأصل عن سابقاتها، لأن لا شيء تغيّر، فالمتحاورون أنفسهم والعقلية السياسية على حالها من الجمود والجحود والمصالح المشتركة والظروف السياسية في البلد وفي المحاور الإقليمية والدولية أكثر تعقيداً بل تتجه إلى مزيد من السخونة والتصعيد والتأزّم... إنه فقط حوار من أجل الحوار لا فائدة مرجوة منه، كما الحوارات الثنائية، وعلى قاعدة المثل الشعبي «الجمل بنية والجمال بنية»، فالهدف المعلن لها هو التهدئة وتقديم جرعات حوارية تخديرية شكلية لا تقدّم ولا تؤخر بعد أن تجاوزت الحلول الطبقة السياسية رغم الادّعاء بالقدرة على ولوجها، وباتت كما يعرف القاصي والداني في عهدة القوى الإقليمية والدولية التي تؤكد من خلالها مدى قوتها ونفوذها وتأثيرها في الصراع الإقليمي والدولي الذي يبدو أنّ احتدامه إلى تصاعد وأنّ ارتداداته على لبنان ستساهم في تعطيل الحياة السياسية وفي تأجيل الاستحقاقات الدستورية، ومنها انتخاب رئيس جديد للجمهورية المعلّق حتى إشعار آخر. كما في الاستحقاق النيابي المرتقب الذي يتجه إما إلى التمديد للمجلس الحالي، أو على الأقلّ اعتماد قانون الستين وهو بمثابة تمديد مقنّع لأنه حتماً سينتج الطبقة السياسية ذاتها التي لا تزال متماسكة وقوية في مواجهة دعاة التغيير، وهذا ما عبّرت عنه بوضوح الانتخابات البلدية والاختيارية، وإنْ خرقتها قوى حزبية وسياسية وعائلية كانت غائبة أو مغيّبة عن الساحة، وقد سارعت هذه الطبقة إلى لملمة أوراقها التي بعثرتها المتغيّرات الانتخابية، وإنْ كانت متواضعة، وإلى جمع أشلائها في المدن والبلدات لتصحيح الخلل وإزالة الشوائب وتحسين شروط التحالفات العجيبة الغريبة واعتماد سياسة الهجوم التي هي خير وسيلة للدفاع، وهي تحضّر للمنازلة في الانتخابات النيابية طبعاً على أساس القانون الذي يحمي مصالحها ويعيد إليها التوازن الذي كادت أن تفقده بفعل الغرور والاستعلاء على الناس.

وقد بدأتها منذ الآن من خلال الاتجاه إلى فرض قانونها وتهريبه من اللجان إلى الحوار إلى تضييع الناس في مشاريع قوانين بعناوين وأهداف ملتبسة ومشكوك في صدقيتها، ثم إغراق اللبنانيين بالأوهام والنوم على حرير الوعود الكاذبة بالإصلاح والتغيير وبقانون مثالي يترجم التطلعات ويحقق الأحلام وينقذ لبنان الغارق بالأزمات والمشكلات المتراكمة والمزمنة وبالانقسامات التي هي من صناعة هذه الطبقة المتربّعة في أبراج عروشها المحصّنة بالسلطة والمال والنفوذ والرفاهية المطلقة المحاطة بالخدم والحشم والوفرة في المياه والكهرباء والنعيم، على حساب خزينة الدولة وعلى نفقة المكلّف اللبناني الفقير الذي لا حول ولا قوة ولا مقدرة على التغيير وتحصيل حقوقه المنهوبة. هذه الطبقة رغم الثراء الفاحش لم ترتو أو تشبع وكأنها تعاني من نهم مزمن إلى المال والتسلّط والتحكّم والسيطرة على مقدّرات البلاد والعباد، وهي تعيش الهواجس والخشية من أن يسبقها أحد إلى نعيمها الدنيوي أو تتبدّل الأحوال وتتغيّر الظروف التي أنجبتها وساعدتها على تحقيق مكتسبات وامتيازات ما كانت لتحلم بها يوماً، وهي اليوم وغداً ستتمسك بها ومن بعدها الطوفان وكأنها انتقلت إليها بالوراثة العائلية.

لا يعتقدنّ أحد من اللبنانيين على اختلاف توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم الطائفية والمذهبية أنّ التغيير آتٍ على صهوة التطورات التي تعصف بالمنطقة ولبنان، لأنها تفعل فعل السحر لهذه الطبقة المستفيدة الأولى منها، ولأنها تضمن لها البقاء في السلطة وفق الادّعاء بالأولويات والتحديات وبعناوين الحاجة إلى الستاتيكو القائم حتى لا يضيع لبنان في المجهول الآتي من خضمّ الحروب والصراعات والإرهاب الذي يضرب في غير منطقة من العالم، ولبنان في الأساس هو في عين العاصفة إضافة إلى إقدام الطبقة السياسية على استحداث أزمات جديدة في الداخل اللبناني لتلهي اللبنانيين عن الهمّ الأساسي بتعويم أزمات جديدة قديمة.

سئل فرعون «من فرعنك»؟ فقال: «لم أجد أحداً يصدّني»، وهكذا هو حال الطبقة السياسية المتفرعنة والمتسلطة وحال اللبنانيّين المتضرّرين من استمرارها، وهم الذين ما زالوا عاجزين عن الحراك الجدّي الهادف إلى التغيير المنشود، بل أكثر من ذلك اصطفّوا خلف جلاديهم يصفقون لهم ويتصارعون من أجلهم ويختلفون في ما بينهم ليبقوا محكومين يتلذّذون بلحس المبرد وقد استسلموا ورفعوا العشرة أمام جحافل السياسة يراهنون فقط على عامل الزمن كأنه السيف القاطع للعلاقة مع حكامهم. وقد أظهروا حسن نواياهم بالانتخابات البلدية والاختيارية واقترعوا بغالبيتهم للوائح الأقوى والمضمونة الفوز علّها تردّ لهم الوفاء بالوفاء فعبثاً يحاولون أو يتوقّعون ردّ الجميل ولكن لا بدّ من تسجيل شرف المحاولة لقوى رفعت صوت الاعتراض والمنازلة في معارك انتخابية ظنّ البعض أنّ نتائجها محسومة قبل أن تبدأ.

رغم الواقع السياسي السوداوي والمأزوم الذي يعيشه لبنان فلا بدّ من أن يأتي زمن تقلب فيه الطاولة وتعدّل الموازين وتطيح بطبقة سياسية صالت وجالت وتحكّمت وأفسدت... قد يكون قريباً أو بعيداً فهذا هو منطق التاريخ، والشواهد كثيرة ولكن الثابت لدى الحاكمين أنّ قانون الستين باق بانتظار المتحوّل وإنْ طال الزمن.

ضبابية السلوك الأميركي الراهن في سورية... تكتيك أم ارتباك؟!

■ سومر صالح

ثلاث من الأسئلة المفصلية من قلب الحدث السوري، باتت عنوان المرحلة الراهنة، ولكن على أهمّيتها وإلحاحها، مازالت تنتظر إجابات محتجّبة قسراً مصدرها البيت الأبيض، أول هذه الأسئلة لماذا لم تف الولايات المتحدة بوعودها إلى روسيا بضمان فصلَ التشابك الحاصل بين حلفائها «المعتدلين» بنظرها و«جبهة النصرة» الإرهابية، وبعبارة أخرى لماذا لم تلتزم الولايات المتحدة بإعلان فيينا الثالث (2016/5/17)؟ والسؤال الثاني، لماذا ترفض إدارة أوباما حتى الآن أيّ شكل من التعاون مع موسكو بشأن تنسيق الضربات الجوّية على الإرهاب في سورية بشقيه الداعشي والقاعدي، رغم المبادرات الروسية المتكرّرة وما تحمله هذه المبادرات من إشارات واستعدادات لإمكانية تقاطع المصالح بين الطرفين؟ والسؤال الثالث لماذا لم تظهر الولايات المتحدة أيّ حماسة لجهود تحريك المفاوضات المتعثرة بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» رغم تنازلات العرب الكارثية عن الجولان السوري المحتلّ، وطرح فكرة التطبيع الدافئ مع «إسرائيل»، وربما أكثر من ذلك القبول علناً بـ«إسرائيل» «دولة يهودية»؟ ألم يكن هذا هو جوهر الإستراتيجية الأميركية لعقود خلت؟

غياب الأجوبة القاطعة عن هذه التساؤلات، تزامن مع إشارات متناقضة صدرت عن الإدارة الأميركية، بداية من التلكؤ أو التباطؤ الأميركي في تنفيذ وعود أوباما بهزيمة «داعش» في الرقة رغم القرار الأميركي الرمزي بالتدخل البري في سورية، وما يحمله هذا القرار من معان تشكّل بحدّ ذاتها منعطفاً في مسار الأزمة السورية، وصولاً إلى ضبابية أميركية في الموقف من إطلاق الجيش العربي السوري معركة الطبقة، وربما الرقة، بل وتأييده في أحد مستويات قراء الحدث، وهو ما أعلنه البنتاغون على لسان الجنرال كريستوفر هارفير الذي قال: «نؤيد جميع الأعمال التي من الممكن أن تمارس ضغطاً على داعش»، ليترافق هذا التصريح مع تصريح لافت للبنتاغون على لسان المتحدث باسمه بيتر كوك بـ«أنّ نقاشاً يجري حالياً في البيت الأبيض حول احتمال تنسيق الجهود العسكرية بين الولايات المتحدة وروسيا في سورية»، وكأنّ في الأمر محاولة لكسب وقت مستقطع، ولكن من جهة أخرى مجرد السماح الأميركي للوحدات الكردية بعبور غرب نهر الفرات باتجاه منبج ورعايته، هو بحدّ ذاته دفعٌ للطرف التركي لزجّ قواته بين مدينتي مارع واعزاز وصولاً إلى حلب لمنع التواصل الجغرافي بين منبج وعفرين وربط الكانتونات الكردية الرئيسية الثلاث ببعضها، وهو ما جرى فعلياً ورمزياً عبر دخول وحدات خاصة تركية شاركت في «معارك أطراف مدينة حلب» – هنا الكلام صادر عن مركز حميميم (2016/6/4)، وهو بحدّ ذاته دفعٌ إلى حافة المواجهة الإقليمية، ليصبح لدينا احتمالان في قراءة السلوك الأميركي المتناقض مع تصريحاته، الاحتمال الأول هو أنّ الإدارة الأميركية تتجه إلى التعاون مع روسيا في سورية لمواجهة «داعش»، وهو ما يبرّر سلوكها وتصريحاتها بشأن العملية المشتركة الروسية السورية في الطبقة، بل ومحاولة استغنائها عن مطار «أنجرليك» التركي واستبداله بحاملة الطائرات هاري ترومان التي بدأت بتنفيذ طلعات جوية ضدّ «داعش» انطلاقاً من البحر المتوسط، والاحتمال الثاني أنّ السماح الأميركي للكرد بعبور نهر الفرات غرباً هو للدفع بتركيا إلى زجّ كلّ إمكانياتها في الشمال السوري والعمل على توحيد كلّ الفصائل المسلحة لتحقيق منطقة عازلة بالوكالة في مواجهة الكرد، وهو ما يعقّد المهمة الروسية بضرب «جبهة النصرة»، بل وأكثر من ذلك يدخلها في صراعات كبيرة مع كلّ الدول الإقليمية الداعمة لتلك الفصائل، في الوقت ذاته «تبارك» تقدّم الجيش السوري إلى الرقة لفتح جبهة معقدة وصعبة مع «داعش» تبدأ بالرقة ولا تنتهي بها، تشتّت من خلالها الجهد السوري في شمال حلب، وتقلل من المفاعيل الميدانية والسياسية المتوقعة لتلك المعركة، وبالتالي تسهّل الاندفاعة التركية، هذه الضبابية في فهم السلوك الأميركي في الأزمة السورية والمتناقض مع التصريحات المعلنة، والتي ترافقت مع إجهاض متعمّد للمبادرة الفرنسية لتحريك مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يضعنا أمام اتجاهين ومسارين لفهم حقيقة السلوك الأميركي، الاتجاه الأول أنّ الولايات المتحدة ما زالت تفكر بعقلية الأحادية القطبية وأحادية القوة الأميركية، وهو ما يتطلب إجهاضاً للقوة الروسية وتطويق نفوذها سريعاً في المنطقة، وهو ما يتطلب إقحام موسكو في صراعات إقليمية لا تنتهي في الشرق الأوسط يوفرها نموذج للصراع الروسي التركي في سورية الذي من الممكن أن يتوسع إلى حدود روسيا في القوقاز وحدائقها في وسط آسيا، وهذا الاتجاه يتقاطع مع إجهاض المبادرة الفرنسية، التي حاولت كسر الاحتكار الأميركي لرعاية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتثبيت الزعامة المطلقة الأميركية مجدّداً يتطلب إجهاضاً للسلوك الفرنسي الذي بدأ يمارس تفلّتاً على الأحادية القطبية، أمّا الاتجاه الثاني أنّ ابتزازاً خضعت له إدارة أوباما بعد البروباغندا المثيرة التي مهّدت لمعركة الرقة من قبل حليفيها تركيا من جهة والكرد من جهة أخرى، فتركيا سعت إلى فرض معادلة تدعيش اعزاز ومارع في مقابل التحالف الأميركي الكردي في الرقة، والذي يمهّد لتدخل تركي لما تسمّيه أنقرة خطوطاً حمر باقتراب «داعش» من كيليس التركية، وهو ما قد يؤدّي إلى مواجهة تركية روسية لا ترغب بها الولايات المتحدة، والكرد أيضاً رفضوا دخول الرقة قبل ربط كانتوني عين عرب بجيب منبج، في مقابل ذلك بادرت الخارجية الروسية إلى إخراج الأميركي من مأزقه وعرضت عليه التعاون البري والجوي لمكافحة «داعش» وبدأت بتغطية قوات الجيش السوري المتقدّمة إلى الطبقة السورية جواً، مما يسهّل مهمة الكرد والولايات المتحدة في محاور الاقتحام الشرقية والشمالية الشرقية، وبالتالي هي إشارة روسية بقبول مبدأ التعويض للخسائر الأميركية سياسياً جراء الحرب الروسية المرتقب تنفيذها ضدّ معاقل «النصرة» الإرهابية وحلفائها في ريفي إدلب وحلب، وبالتالي يصبح الأكراد قوة ميدانية وسياسية في جنيف تعوّض خسائر الولايات المتحدة لحلفائها المرتبطين مع «جبهة النصرة».

مما تقدّم يتضح أنّ كلّ القراءات السابقة لذات الأحداث تبقى مقبولة ومرجحة، وهذه النتيجة البسيطة تضعنا على مفترق طرق في توصيف وفهم راهنية السلوك الأميركي، فهل نحن أمام غموض أميركي ممنهج ومدروس، يهدف إلى دفع كلّ الأطراف إلى دراسة خياراتها وقراراتها مراراً قبل مباشرتها وهو حال الطرف الروسي الذي ما زال يمدّد ساعة الصفر في مواجهة «جبهة النصرة» منذ 25 الشهر الماضي، وبذلك هو كسبٌ للوقت الأميركي وتعليق مجمل الصراع إلى الإدارة الأميركية الجديدة التي تملك الوقت الكافي لاتخاذ سياسات شاملة في مواجهة تحوّل روسيا (ربما) إلى قطب ثان في السياسة الدولية، أم أنّ هذا الغموض هو ارتباكٌ أميركيٌّ نابع من عدم قدرة أوباما على اتخاذ قرار التعاون مع روسيا لأنّ في ذلك اعترافٌ بانتقال روسيا إلى مكانة جديدة في السياسة الدولية تؤذن بمرحلة جديدة في العلاقات الدولية، لا تملك إدارة أوباما الوقت الكافي للتكيّف مع مرحلتها الانتقالية وتبعاتها، وفي كلا الحالتين كان لا بدّ من تطويق المساعي الفرنسية في «الشرق الأوسط»، فإمّا أن يكون بيد الولايات المتحدة أو محصور في إطار رعاية روسية أميركية حصرية، ترتب الوضع الدولي استناداً إلى قضيتين متصلتين وهما السورية والفلسطينية، وتماشياً مع الغموض الأميركي برز موقف لافتٌ في الاجتماع الثلاثي لوزراء الدفاع الروسي والسوري والإيراني يبرز الحكمة المشتركة في التعاطي مع الطرف الأميركي (الغامض) يتلخص بـ«الموافقة على وقف إطلاق نار مكفول ومضمون لا يؤدّي إلى إعادة بنية وقدرات الإرهابيين في سورية»، وبالتالي أصبحت الكرة اليوم في ملعب أوباما فإنْ كان في مأزق ويخشى من مفاعيل الحرب الروسية السورية على حلفائه وتغيير الوضع في جنيف إلى ما قبل جنيف الثالث بجولته الأولى، بالإمكان القبول بمبدأ وقف شامل لإطلاق النار وتعويض لخسائر بمكتسبات الكرد الميدانية، ومن ناحية أخرى تسمح لاوباما بتقطيع الوقت مع روسيا إلى إدارة جديدة، وفي خلاف ذلك تعهّد المجتمعون بـ«بإجراءات حازمة وسريعة وشاملة ومنسجمة ضدّ الإرهاب» في إشارة واضحة إلى أنّ سياسة الستاتيكو الذي يحاول أوباما اتباعها لن تبصر النور... وأمام هذه الاحتمالات والقراءات تبقى كلّ السيناريوات حاضرة وبقوة، فهل يحتكم أطراف الصراع إلى السياسة أم إلى الميدان الذي أشار إليه الرئيس الأسد في خطابه الأخير قائلاً: «سنحرّر كلّ شبر من سورية من أيديهم، فلا خيار أمامنا سوى الانتصار، وإلا فلن تبقى سورية»... فهل قرأ الأميركي رسالة الجهوزية تلك التي أطلقها الرئيس الأسد في دمشق وكان صداها في طهران!!!